
المحضر النهائي للجلسة العامة ٥٧٣

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الثلاثاء ، ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسي: السيد غيورغ شيرلا (رومانيا)

الرئيسي (الكلمة بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥٧٣ لمؤتمر

نزع السلاح .

يبدأ المؤتمر اليوم النظر في تقارير الهيئات الفرعية المختصة ، وكذلك دراسة واعتماد التقرير السنوي الذي سيقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة . غير أنه يجوز لأي عضو ، طبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، أن يشير أي موضوع يتصل بعمل المؤتمر إذا ما رغب في ذلك .

ويوجد على قائمة متحدثي اليوم ممثلو كل من كندا وجمهورية كوريا وجمهورية إيران الاسلامية . واعطي الكلمة الآن إلى ممثل كندا ، السفير شانون .

السيد شانون (كندا) (الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيس اسمحوا لي ، بادئ ذي بدء ، أن أعبر لكم عن سروري لتوليكم الرئاسة وأن أتعهد لكم بكامل دعمي وتعاون وفدي في مساعدتكم على الاضطلاع بمسؤولياتكم كرئيس خلال هذا الشهر الاخير والهام من دورة عام ١٩٩٠ الرسمية .

والبند الوحيد الذي أنوي التطرق له اليوم هو البند المتعلق بالاسلحة الكيميائية . وسوف ابدي البعض من التعليقات الكندية على التقدم المحرز حتى الآن في دورة عام ١٩٩٠ . وبودي أيضا أن أتناول الاولويات التي تسندها حكومتي لجوانب محددة من مفاوضاتنا بشأن اتفاقية الاسلحة الكيميائية المقترحة . وبالإضافة إلى ذلك ، سوف أقدم دراسات تقنيتين كنديتين تتعلقان بمسألتي تحديد درجة السمية والتكاليف المحتملة لإقامة مفتشية دولية . وأخيرا بودي أن أتناول تقريرنا المقدم مؤخرا عن آخر تفتيش اختباري وطني أجرته سلطات بلدي .

سيدي الرئيس ، بما أننا في الاسابيع الاخيرة من دورة ١٩٩٠ الرسمية ، يبدو من المناسب تقديم تقييم كندي لانجازاتنا حتى اليوم . إننا نرى أن عملا مفيدا جدا وهاما قد انجز في الدورة الصيفية .

إن السفير هيلتنيوس ، رئيس اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية ، قد دفع إلى الامام العمل بشأن المادة التاسعة بالقاء نظرة جديدة على المواد التي يمكن أن تستند إليها هذه المادة . وتحت توجيهه العام تم ما يلي:

زاد الفريق العامل ألف النظر في سبل تحسين "البروتوكول بشأن إجراءات التفتيش" ، وخاصة الجزء المتعلق "بالاستخدام المزعوم" وأوجه التداخل في مرفقات المادة السادسة ، وبدأ النظر في اقتراح تدابير التحقق المختصة ؛

وكان الفريق العامل بآء موفقا بشكل خاص في ايجاد حلول لبعض المسائل التقنية الحاسمة المتملة بالمواد الرابعة والخامسة والسادسة ، وخاصة فيما يتعلق بالعتبات ، والتعاريف ، والتواريخ ، وبشأن عناصر من مسألة "ترتيب التدمير" ؛

ووضع الفريق العامل جيم بعناية نوصا بشأن "التعديلات" ، و"تسوية المنازعات" ، و"التدابير الرامية إلى اصلاح وضع ما" ، التي يبدو انها تحظى بدرجة عالية من الدعم العام وتبعث على الامل أن تكون هذه المسائل الآن في طريقها إلى الحل النهائي عما قريب ؛

وأخيرا بذل مختلف "أصدقاء الرئيس" ، لمعالجة قضايا مثل المادة العاشرة ، و"الأسلحة القديمة" ، و"الولاية والسيطرة" ، جهودا جديرة بالثناء تماما في استنباط مناهج تحظى بتوافق في الآراء تجاه هذه المسائل القائمة منذ عهد طويل .

غير انه على الرغم من هذا التقدم فإننا نشعر بخيبة الامل وبالقلق لان مزيدا منه لم يتحقق خلال الصيف الماضي ، وخاصة نظرا للآمال الكبيرة التي تولدت ، فيما يبدو ، خلال دورة الربيع - وهي آمال شعر بها وفدي بالتاكيد ، كما أشرت إلى ذلك في بياني في ٢٤ نيسان/أبريل .

وهذا القصور عن تحقيق مزيد من التقدم مدهش أيضا نظرا لتوقيع كل من الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، في ١ حزيران/يونيه ، على اتفاق شائلي لوقف انتاج الأسلحة الكيميائية وتدمير مخزوناتهما من هذه الأسلحة ، فيما عدا ٥ ٠٠٠ طن من العوامل الكيميائية من مخزونات الأسلحة الكيميائية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ . وقد رحبت حكومتي بذلك الاتفاق وأعربت عن أملها أن يسهل بشكل متزايد التعجيل باختتام مفاوضاتنا المتعددة الأطراف هنا بجنيف .

وبودي أن ألاحظ ، وأنا أقول ذلك ، أن وفدي ليس من الوفود التي تعتقد وأن كل ما يحتاج إليه الأمر لانهاء مفاوضاتنا ووضع مشروع اتفاقية ليوقع عليها هو الإرادة السياسية وحدها . هذه الإرادة ستكون ضرورية لا محالة ولكن لا يزال هناك عدد من المسائل الرئيسية الحاسمة التي يجب حلها . وتوجد أيضا مسائل فنية هامة لا تزال تتطلب المعالجة بعمق إذا ما أردنا وضع اتفاقية فعالة حقا .

وتبدو أسباب هذا التقدم المحدود متنوعة بقدر ما أنها صعبة الإدراك . ولقد أشار البعض فعلا إلى انعدام مزعوم لقوة الإرادة . بل لعلّ هناك عدم امتعداد لدى بعض الأوساط لقبول أننا قد نكون في الواقع على أبواب حظر شامل للأسلحة الكيميائية . وقد

يشير آخرون إلى تدهور خفي وخطير للمناخ التفاوضي العام ، الذي يزداد فيه انتشار الأسلحة الكيميائية ويعتبر فيه البعض الأسلحة الكيميائية "سلاح لدى الفقير" للتدمير الشامل ، وهو اعتبار خاطئ في اعتقادنا .

وبصرف النظر كلية عن الوضع الراهن في الشرق الأوسط ، ما انفكت تلك المنطقة منذ فترة من الزمن تشكل مصدر قلق خاص للنهج الذي تتوخاه بعض الدول في تلك المنطقة تجاه الأسلحة الكيميائية . ولقد استخدمت الأسلحة الكيميائية في تلك المنطقة منذ وقت ليس ببعيد وصدرت ، مؤخرا ، تهديدات باستخدام الأسلحة الكيميائية أشارت بعد ذلك تهديدات مضادة . ونحن نناشد كافة الدول الامتناع عن مثل هذه البيانات الممكن أن تثير الهيجان . إذ من شأن مثل هذه البيانات أن تساهم في مفاقمة التوتر وزيادة عدم اليقين . وكندا تعتقد اعتقادا راسخا أن الأسلحة الكيميائية يجب ألا يكون لها مجال في ترسانات الأمم العصرية وأن الطريقة الوحيدة المؤدية إلى الأمن الحقيقي بعيدا عن الأسلحة الكيميائية تكمن في التفاوض على حظر شامل للأسلحة الكيميائية ، وهذا أمر نعمل الآن عليه بنشاط ، هنا في مؤتمر نزع السلاح .

وموقف الحكومة الكندية واضح جدا: إننا نؤيد تأييدا راسخا هدف الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية . وبودنا أن يتحقق ذلك في أقرب وقت ممكن - لا نقول غدا أو الأسبوع المقبل ولكن ليس بعد ٥ أو ١٠ أعوام . والتأخير لا يفضي إلا إلى زيادة خطر انتشار الأسلحة الكيميائية المستمر وزيادة استخدامها .

ونحن نريد أيضا اتفاقية تحقق هدفنا المتمثل في جعل الحظر الكامل عالميا وشاملا ويمكن التحقق منه على نحو فعال . وهذه الألفاظ الثلاثة ليست مجرد شعارات ؛ بل هي في رأينا أساسية إذا ما أردنا أن يكون الحظر كاملا .

ونعني بلفظة "عالميا" اتفاقية يرغب جميع الحاضرين هنا (أعضاء ومراقبين على حد سواء) - والدول الأخرى غير المشاركة في هذه المفاوضات والبالغة قرابة ٨٠ دولة - في الانضمام إليها . ونحن نسعى إلى اتفاقية تراعي المصالح الأمنية لكل من الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية والدول غير الحائزة لها على حد سواء . وبهذا الخصوص أخطنا علما باهتمام بالبيانات الأخيرة لممثل مصر الذي تحدث باسم مجموعة الـ ٢١ ، وممثل الصين ، وممثل الولايات المتحدة ، وممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فيما يتعلق بمقترحات هاتين الدولتين الأخيرتين المشتركة والرامية إلى إدخال تعديلات على مشروع الاتفاقية ، واردة في الوثيقة CD/CW/WP.303 . وتعتقد حكومتني أن المسائل المشاركة والاهتمامات ذات الصلة والاختلافات في وجهات النظر التي أعرب عنها هؤلاء المتحدثون وغيرهم هامة بشكل حيوي لطبيعة الاتفاقية المقبلة . ولا بد

لنا من معالجتها بطريقة مستفيضة ومريحة في مفاوضاتنا الحالية إلى جانب عرضها في البيانات في الجلسات العامة .

وبلفظة "شاملا" نعني اتفاقية تحظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية ؛ وينص ذلك على التدمير الكامل لكافة مخزونات الأسلحة الكيميائية وكافة مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية ؛ ويشمل من جهة أخرى كافة الأنشطة التي قد تكون لها صلة بأهدافها . والاتفاقية التي لا تعطي هذه النتائج بشكل لا لبس فيه تشير فينا انشغالا جديا متعدد النواحي . ونواحي الانشغال هذه ناجمة عن موقفنا من العالمية . إذ لا بد أن تحظر الاتفاقية بأوسع انضمام ممكن . وأضمن طريق لتحقيق أوسع انضمام هو من خلال شمولية الاتفاقية ، أي التدمير الشامل لكافة مخزونات الأسلحة الكيميائية وكافة مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية قبل نهاية فترة التدمير المقررة التي مدتها ١٠ أعوام كما هو منصوص عليه في النص المتداول الحالي . وهذا يعني بالنسبة لكندا تعهدا منذ بداية الاتفاقية بمتابعة عمليات التدمير هذه حتى اكتمالها .

وبعبارة "يمكن التحقق منه على نحو فعال" نعني اتفاقية تنيط المنظمة المنفذة لها بسبل وسلطة التحري والتفتيش ومتابعة أي نشاط قد تكون له صلة بعدم الامتثال للاتفاقية .

ولئن كانت هذه المعايير ثلاثتها أساسية بودي أن تؤكد أهمية المعيار الأخير ، إلا وهو نظام التحقق الفعال حقا . فهذا من شأنه في رأينا ليس فقط أن يزودنا بالثقة اللازمة في الحظر الكامل وسبل تحقيقه . ويجب ألا تكون المنظمة المنفذة هي المسؤولة وحدها عن مراقبة أو رصد التدمير الكامل والنهائي للمخزونات ومرافق الانتاج المعلنة ، وأنشطة المرافق المعلنة المنتجة للمواد الكيميائية المدرجة في الجداول ؛ فلا بد أن تكون أيضا قادرة على تحري الأنشطة و ، عند الاقتضاء ، تفتيش المرافق غير المعلنة .

ونحن مقتنعون ببناء على ذلك أن نظام التحقق في إطار الاتفاقية لا بد ، لكي يكون فعالا ، أن يكون شاملا قدر المستطاع وتقنيا إلى حد لم يتحقق حتى الآن في إطار أي اتفاق آخر للحد من الأسلحة . وهذا يعني في المقام الأول عنصرا للتفتيش بالتحدي صارما بشكل استثنائي . وسواء سمّيناه "تفتيشا بالتحدي" أو "تفتيشا ببناء على الطلب" أو سمّيناه أي تسمية أخرى فإنه يظل شبكة الامن الأخيرة للاتفاقية - أي آخر سبيل يمكن للدولة الطرف بموجبه ، في إطار الاتفاقية ، التماس ضمان أن تظل الدول الأطراف الأخرى مهتتلة امتثالا كاملا لالتزاماتها .

وعلى الرغم من المخاوف المفهومة تماما لدى البعض من المتفاوضين ، فإننا مقتنعون أيضا بأنه بإمكان نظام للتفتيش بالتحدي تقحمي بدرجة عالية - يشمل الوصول إلى أي موقع ويكفل جواز أن تكون الدولة القائمة بالتفتيش ، إذا ما رغبت في ذلك ، ممثلة أثناء التفتيش بحضور مراقب - أن يعمل بدون اشارة تلك المخاوف بشكل لا لزوم له . وبهذا الخصوص ، أخطنا علما بالبيانات الاخيرة للسيد وولدغريف ، ممثل المملكة المتحدة ، وبالورقة التي قدمها (CD/1012) والتي تعرض خبرات بلده في إجراء عمليات تفتيش اختباري وطني بالتحدي . وأخطنا علما أيضا ببيان السفير فون فاغنر ، ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية ، الذي أدلى به في ٧ آب/أغسطس وقدم فيه الورقة CD/1026 . وفي حين نسلّم بأن نتائج عمليات التفتيش الاختباري الوطني في المملكة المتحدة وما شابهها من عمليات تفتيش اختباري مماثلة في بلدان أخرى قد لا يقبلها البعض على أنها مقنعة إلا أنها مفيدة جدا وتوفر أساسا ملموسا يمكن للمفاوضين ، اعتمادا عليه ، من معالجة الصعوبات المتبقية والمتصلة بهذا الجانب من مسألة التحقق بناء على دراية أفضل .

ولكن حتى وإن كنا قد توصلنا إلى حل مسألة التفتيش بالتحدي على نحو مرض فإن كندا تعتقد مع ذلك أن نظام التحقق في الاتفاقية سوف يتطلب تدابير اضافية إذا ما أريد له أن يكون فعالا . وهذه التدابير يجب أن تتجاوز التدابير المنصوص عليها في المادة السادسة ويكون من شأنها أن تمكن المفتشية الدولية من تفتيش المرافق غير المعلنة ، ولكن دون التذرّع بكامل مجموعة التدابير المنصوص عليها في المادة التاسعة: باختصار تدابير التحقق لغرض معيّن .

ويوفر التحقق لغرض معيّن ، في رأينا ، الوسيلة التي يمكن بها للمفتشية الدولية أن تضع دوريا ، بطريقة روتينية وبأدنى قدر لازم من التقم ، "عينة" بأنشطة المرافق غير المعلن عنها ومن ثم ضمان عدم وجود أية أنشطة في هذه المرافق من شأنها أن تهدد أغراض الاتفاقية . ومن هذا المنظور يجب ألا يعتبر التحقق لغرض معيّن بديلا أو امتدادا للتفتيش بالتحدي ، بل إنه يكمل بالاحرى هذا النظام بتوفير عنصر آخر لازم للتحقق الفعال .

ونحن نأسف لأن مناقشات هذا الصيف قد كشفت أنه ، على الرغم مما كنا نظن أنه قدم من الشروح الواضحة للورقة الاسترالية (CD/CW/WP.286) المؤرخة في ١١ نيسان/أبريل وورقة عمل الولايات المتحدة (CD/CW/WP.300) المؤرخة في ٢٧ حزيران/يونيه ، لا يزال هناك قدر كبير من الانشغال وعدم اليقين حول ما يجب أن يشملته التحقق لغرض معيّن . ونحن نأمل أن يتسنى لنا وللمؤيدي هذا المفهوم ، خلال الأشهر القليلة المقبلة ، وخاصة في المناقشات فيما بين الدورات ، تقديم شرح أفضل لأسباب

توصيتنا به ولما لهذا المفهوم من آثار . وفي نفس الوقت فإننا نأمل أن يجري متفاوضون آخرون مزيدا من المناقشات حول هذه المسألة بروح متفتحة وبناءة .

ونحن مقتنعون بأنه إذا ما تسنى لنا استنباط نظام للتحقق فعال تماما - أي نظام ينطوي على عنصر صارم للتفتيش بالتحدي وعلى عنصر للتحقق لغرض معين - سوف نكون بذلك قد اجتزنا أكبر عقبة متبقية في طريق تحقيق الاتفاقية . ويوجد ، كما تمت الإشارة إلى ذلك ، عدد من المشاكل الرئيسية الأخرى التي هي حاسمة لضمان عالمية الاتفاقية وشموليتها ، ولكننا نعتقد أن هذه المشاكل يمكن أن تعالج هي الأخرى على أفضل نحو عن طريق توخي موقف بناء ومتفتح . وبناء على ذلك فإن وفدي يعلق آمالا كبيرة على أن مناقشاتنا المقبلة فيما بين الدورتين وأثناء الدورة المقبلة ستؤتي أكلها ، سيما وأن آمالنا قد خابت بعض الشيء بسبب محدودية نتائج الدورة الحالية .

ومساهمة منه في هذه المداولات المقبلة سيوزع وفدي قريبا عن طريق الأمانة ، ورقتين إضافيتين لتنظر فيهما الوفود في الأشهر القادمة . وأولى هاتين الورقتين هي دراسة تتطرق لمسألة تكاليف إقامة مفتشية دولية . وهذه الدراسة ، التي أجراها خبير استشاري نيابة عن وحدة البحث في مجال التحقق التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية في كندا ، تعتمد على العمل المفيد جدا الذي قام به منذ بضعة أعوام وفدا هولندا والمملكة المتحدة ، وقامت به كذلك وفود أخرى ، وتأخذ أيضا بعين الاعتبار بيانات أحدث عهدا أصبحت متاحة ، وخاصة حول المخزونات والمرافق .

وبالنسبة لكل نوع من أنواع التفتيش أو سائر أنشطة التحقق الأخرى المقترح إجراؤها في إطار الاتفاقية . تطرح الدراسة سلسلة من الافتراضات حول عدد المواقع المعنية ، والحجم والمهام المحتملة لفريق التفتيش ، وعدد الأيام اللازمة لانتهاء تلك المهام ، وتكلفة الوحدة المحتملة لكل مفتش ، وتحسب من ثم تكاليف كل شكل من أشكال التفتيش والتكلفة الإجمالية لسير المفتشية . أود أن أؤكد أن الدراسة ، بطرحها هذه الفرضيات ، لا تقصد على الإطلاق الإيحاء بأن الأرقام المذكورة يجب اعتبارها قاطعة أو نهائية . كما وأن هذه الافتراضات لا تمثل حكم الحكومة الكندية على مستوى واجب لهذه الأرقام . ولكنها تمثل فعلا محاولة جديّة ، من ناحيتنا على الأقل ، للبدء في وضع تقديرات مبنية على الخبرة لأهمية الجهد اللازم عموما . وهي ترمي في حد ذاتها إلى الحفز على التفكير والمزيد من المناقشة والنقاش . ونحن نأمل بناء على ذلك أن تعتبر هذه الدراسة مفيدة وأن تساعد على مزيد من مناقشة الآثار المالية لنظام التحقق المنصوص عليه في إطار الاتفاقية .

والدراسة الثانية التي سنوزعها عليكم تعرض وتقيم إجراءات تحديد درجة السمية . وهذه دراسة داخلية أجريت لمساعدة الحكومة الكندية ووفدنا على تحديد

كيفية معالجة هذا الموضوع اذا ما أشير من جديد في مفاوضاتنا . فهذا الموضوع وإن لم يكن يعالج حاليا في المناقشات الا أنه يبرز العديد من الجوانب الفنية التي لا تزال قيد النظر . ونحن نعتقد أن نتائج دراستنا مفيدة وتسوّغ أن تشاركنا فيها الوفود الاخرى قصد مساعدة المتفاوضين على التوصل إلى نهج عقلاني تجاه مسألة السمية .

وأخيرا بودي أن أخبركم أننا قد وزعنا منذ قليل الوثيقة CD/CW/WP.319 المؤرخة في ١٠ آب/أغسطس ، وهي تقرير عن تفتيش اختباري وطني أجرته مؤخرا السلطات الكندية ، وهو أول تفتيش لنا من هذا النوع لمرفق تجاري . وقد شمل هذا التفتيش الاختباري دراسة لمحاكاة استهلاك مادة كيميائية من المواد المدرجة في "الجدول ٢" بمصنع للمستحضرات الصيدلانية . وكان التركيز الرئيسي للتفتيش الاختباري استخدام إجراءات مراجعة الحسابات لتحديد مدى فعالية هذه الاجراءات في اكتشاف أثر مادة كيميائية معينة . وبودي أيضا ملاحظة أن نتيجة من النتائج المفيدة تبدو أنه يمكن استخدام مثل هذه الاجراءات دون الاخلال الجدي بسرية المعلومات التجارية . وتتمثل سمة هامة أخرى في كون وجود مراقب أجنبي - هو مسؤول من الحكومة الهولندية في هذه الحالة - لم يزد مخاوف المرفق موضع التفتيش بخصوص سرية المعلومات .

سيدي الرئيس آمل أن ينظر إلى التعليقات السابقة وإلى الدراسات والتقارير المشار اليها كأدلة بناءة ولموسة على تعهد حكومتي الراسخ بالتفاوض على حظر فعال وكامل لانتاج الاسلحة الكيميائية وحيازتها واستخدامها . وعلى الرغم من خيبة أملنا لعدم احراز المزيد من النتائج إلا أننا ما زلنا نعلق آمالا كبيرة على أن إنهاء مفاوضاتنا بنجاح في المستقبل القريب أمر في متناولنا . بمثل هذه الروح ، سيشارك وفدي في مناقشاتنا أثناء الفترة ما بين الدورات وأثناء دورة عام ١٩٩١ .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل كندا ، السفير شانون ، على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي توجه بها إلى الرئيس . وأشكره أيضا على تقديم ورقتي عمل وفده .

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا ، السفير سانغ أوك لي .

السيد سانغ أوك لي (جمهورية كوريا) (الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيس بودي ، وأنا أتناول الكلمة لأول مرة في الجزء الثاني من دورة عام ١٩٩٠ لمؤتمر نزع السلاح ، أن أتقدم لكم باسم وفد جمهورية كوريا بأحر التهاني على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح لشهر آب/أغسطس ، متمنيا لكم كل التوفيق في الاضطلاع

بمسؤولياتكم الهامة في مرحلة الأعمال النهائية . وأنتهز هذه الفرصة أيضا للاشادة بسلفيكم - السفير دي ريغيرو ممثل بيرو ، والسفير سوجكا ممثل جمهورية بولندا - على توجيههما بكفاءة وتغان أعمال المؤتمر في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه الحافلين بالنشاط .

ويشهد العالم الآن تغيرات هامة برؤية أوسع ومن منظور أطول أجلا . مع بدايات عملية توحيد ألمانيا تُبذل بنشاط جهود في الشرق والغرب لوضع حد لمواجهة الحرب الباردة ولارضاء أسس بيئة ثابتة وآمنة لكامل أوروبا . ففي ٧ تموز/يوليه انعقد مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي بلندن الذي تقدم ، من خلال بيانه المشترك ، بجملة من المقترحات تنطوي على مجموعة واسعة من التدابير لنزع السلاح وبناء الثقة أشارها على النظام الأمني في أوروبا بعيدة المدى . وقد اجتمعت قبل ذلك بشهر اللجنة الاستشارية السياسية للدول الأطراف في معاهدة وارسو في موسكو فأصدرت بيانا في ٧ حزيران/يونيه يتضمن تصورات ورؤا جديدة الحقائق المتغيرة في أوروبا .

ووسط عملية التحول هذه لم تتبين حتى الآن الخطوط الكافية الواجب رسمها لترتيب الوضع السياسي - العسكري لأوروبا المقبلة . غير أنه من المؤكد أن التعهدات المتفق عليها بين المعسكرين وفيما بين الأطراف الأخرى المعنية ستدفع حتما مفاوضات نزع السلاح الجارية إلى الأمام . وعلى أية حال فإن العملية التي نشهدها اليوم تشبه بما لا يدع مجالا للشك أن التقدم في الحد من الأسلحة ونزع السلاح ممكن بفضل الثقة المتبادلة التي يعزى ظهورها إلى حد بعيد إلى مناخ الصراحة والتعاون .

وفيما يتعلق بأعمال المؤتمر بشأن الاتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية فإن النتائج الملموسة التي أسفر عنها الاتفاق الموقع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في قمتهم بواشنطن في أيار/مايو - حزيران/يونيه قد ساهمت بدون شك في النفوس في إمكان أن يكون لها وقعها الإيجابي المحتمل على المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن حظر الأسلحة الكيميائية . ومن جهة أخرى فإن مشاعر الاحباط التي تم الاعراب عنها بخصوص سرعة سير المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح قد تكون دليلا على الأهمية الأساسية لحل مسائل رئيسية مثل عمليات التفتيش بناء على الطلب .

وتعهد بلدي بحظر الأسلحة الكيميائية كامل ولا رجعة فيه . ففي المؤتمر الوزاري بشأن الأسلحة الكيميائية الذي انعقد بباريس في كانون الثاني/يناير من العام الماضي ، أوضح وزير خارجية بلدي أن جمهورية كوريا لا تمتلك أية أسلحة كيميائية ولا تنوي حيازتها أو إنتاجها .

ولقد زودتنا الحلقة التدريبية بشأن الأسلحة الكيميائية في مونستر في حزيران/يونيه ، التي استضافتها جمهورية ألمانيا الاتحادية ، بفرصة قيمة للاطلاع على الجوانب المتعلقة بالتدمير والتحقق من الأسلحة الكيميائية . وقد كانت هذه الحلقة التدريبية تجربة مفيدة ومنيرة جدا ، وبخاصة استلغمت نظرنا ضخامة التكاليف وتدابير السلامة التي ينطوي عليها التدمير بوصفها بعدا هاما آخر للمشاكل التي تستحق قدرا كبيرا من العناية والنظر .

وفي الميدان النووي يمكن أن يسجل في التاريخ عام ١٩٩٠ على أنه عام حافل بالاحداث . فالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الدولتين العظميين في مؤتمر قمة واشنطن بشأن خفض أسلحتهما الهجومية الاستراتيجية يمثل خطوة رئيسية أخرى إلى الامام في مجال نزع السلاح النووي منذ التوقيع على معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى .

وقد شهد مؤتمر نزع السلاح إنشاء لجنة مخصصة لحظر التجارب النووية ، ومهدت المشاورات التحضيرية التي أجريت في نيويورك السبيل لدعوة مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية إلى الانعقاد في كانون الثاني/يناير من العام المقبل .

وبما أن المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار يقترب موعده بسرعة ، أصبح هذا المؤتمر هو الشغل الشاغل لدوائر نزع السلاح العالمي . ونظرا للأهمية الخاصة المتعلقة على مستقبل معاهدة عدم الانتشار بالنسبة لما بعد عام ١٩٩٥ ، فإنه من المنتظر أن تكون جميع المسائل الوثيقة الصلة موضع استعراض مستوفي . وما من شك في أن إبرام اتفاق ضمانات كاملة في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية يشكل التزاما أساسيا في إطار نظام عدم الانتشار . غير أن طرفا معينا في هذا النظام يمتلك مرافق نووية ويعرقل هذا التعهد الحيوي هو بمدد إشارة الشكوك والمخاوف في الدوائر العالمية . ووفدي يدعو هذا الطرف من جديد إلى أن يخضع ، بأسرع ما يمكن ، كل مرافقه النووية للضمانات الكاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ولقد بلغت أصداء الاملاحات والتغيرات التي أدت إلى هدم حائط برلين جميع أنحاء العالم تقريبا ، إلا أن شبه الجزيرة الكورية لا تزال أقل مناطق العالم تأثرا . ومع بدء عملية توحيد ألمانيا الجارية بنشاط وبسرعة ، ودمج اليمين الشمالية واليمين الجنوبية واتحادهما في يمين واحدة ، لا غرابة في أن المجتمع العالمي يركز اهتمامه بشكل متزايد على شبه الجزيرة الكورية ويتساءل بشيء من القلق متى يتم تغير مماثل في الأمة الوحيدة التي بقيت مجزأة على وجه الأرض .

فعلا لقد بدأت تطورات ايجابية تحدث . وأبرزها اجتماع الرئيس روه تاي وو رئيس جمهورية كوريا بالرئيس غورباتشوف رئيس الاتحاد السوفياتي ، في

سان فرانسيسكو ، واجتماعه بعد ذلك برئيس الولايات المتحدة بوش في واشنطن ، بمناسبة محادثات القمة بين الدولتين العظميين التي تمت في ايار/مايو - حزيران/يونيه من هذا العام . وتبرز هذه الاجتماعات أهمية تشجيع تطبيع العلاقات بين دول المنطقة وتشجيع قيام مناخ انفتاح في شبه الجزيرة الكورية .

وتم التوصل مؤخرا إلى اتفاق في المحادثات الاولى بين الكوريتين الجنوبية والشمالية لاتخاذ الترتيبات لعقد اجتماع رفيع المستوى يحضره رئيسا الوزراء في كلا البلدين في ايلول/سبتمبر وتشرين الاول/اكتوبر في كل من العاصمتين بالتناوب . ويتضمن جدول أعمال هذا الاجتماع تسوية المواجهة السياسية - العسكرية بين الكوريتين ، وتحقيق المبادلات والتعاون بين شطري كوريا . وستكون هذه المحادثات أرفعها مستوى وسيشير أملا متجددا في حل المسائل الحيوية الأساسية للسلم والامن في شبه الجزيرة الكورية وتوحيد كوريا في نهاية الامر .

ويعد أهم جانب في هذا التطور إعادة فتح قناة الحوار بين السلطات المسؤولة في شطري كوريا . وبهذا الخصوص ، نأمل مخلصين في أن المحادثات الأخرى المتعقلة بين الكوريتين - المعروفة بمحادثات الصليب الأحمر ، والمحادثات الاقتصادية ، والمحادثات البرلمانية - سوف تستأنف هي الأخرى في أقرب وقت ممكن . ويعد البيان الخاص الذي أدلى به الرئيس روه في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، الذي دعا فيه إلى فتح الحدود وحريّة السفر على أساس متبادل ، خطوة جريئة أخرى ترمي إلى الخروج من الطريق المسدود الذي تواجهه الكوريتان وإشاعة الصراحة والمصالحة . ونأمل أن يبرم اتفاق بشأن السفر والمواصلات بين الكوريتين في وقت مبكر بغية تشجيع فتح الحدود المتبادل وإجراء المبادلات ، كما اقترحنا ذلك في بداية هذا العام .

وفي بياننا السابق في دورة الربيع لهذا العام احتذى وفدي مثال التجارب الأوروبية فأكد على أهمية الانفتاح والثقة والمصالحة على نحو متبادل كشرط لازم يفضي إلى مفاوضات بشأن بناء الثقة والحد من الأسلحة ونزع السلاح ، وأعرب عن وجهة النظر التي مفادها أن شطري كوريا يجب أن يبذلا جهودا مخلصة لخلق مثل هذه البيئة الحيوية . والآن ، وحيث ينتظر استئناف الحوار بين الكوريتين في أقل من شهر ، يواجه شطرا كوريا اختبارا مزدوج المهمة: بناء الثقة وتوطيد الأمن والسلم في شبه الجزيرة الكورية .

وإن هذا العصر هو عصر تغيرات ، التغيرات نحو الأفضل . وآمالنا كبيرة بحق .

الرئيسي (الكلمة بالفرنسية): أودّ أن أشكر ممثل جمهورية كوريا ، السفير سانغ أوك لي على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي توجه بها إلى الرئيس .

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية ، السفير ناصري .

السيد ناصري (جمهورية إيران الإسلامية) (الكلمة بالانكليزية): باسم
الله الرحمن الرحيم .

اسمحوا لي سيدي الرئيس ، بادئ ذي بدء ، أن أتقدم لكم بتهاني على توليكم
رئاسة أعمالنا لشهر آب/أغسطس . وإن وفدي يثق بكم وسيدعمكم في الاضطلاع بمسؤوليتكم
الجسيمة المتمثلة في ايتاء مؤتمر نزع السلاح المجد لعام ١٩٩٠ أكله . وبودي أيضا
أن أعرب عن عميق امتناني وتقديري لرئيسنا السابق سفير بيرو الموقر على الطريقة
المتنازة التي وجه بها أعمالنا في هذا المؤتمر .

سيدي الرئيس يسرني اليوم ، وأنا أقدم نسخة من التقرير ، قبل نشره ، عن
التفتيش الاختباري الوطني الذي أجري في جمهورية إيران الإسلامية لتقييم انطباق
إجراءات وأحكام الاتفاقية التي وافقنا عليها حتى الآن . ولم يصعب تأمين دعم الحكومة
بل واتخاذها قرارا ، بخصوص إجراء التفتيش لأنه يتفق تماما مع الأهمية والعناية
الجادة التي يوليها بلدي للتبكير بإبرام اتفاقية شاملة بشأن حظر انتاج وتطوير
واستخدام الأسلحة الكيميائية . غير أن الحصول على تعاون كامل ومتين من كافة
الادارات والمؤسسات والصناعات المعنية قد اتضح أنه مهمة أكثر مشقة وتتطلب جهودا لا
تعرف الكلل من جانب المنظمين للتمكن من إجراء التفتيش كما كان مخططا في الأصل ومن
التقيّد بالجدول الزمني .

ويتمثل الهدف من التفتيش ، كما قلت ، في تقييم مدى قابلية الاحكام المتفق
عليها للتطبيق وكذلك في إتاحة الفرصة لتبادل وجهات النظر والخبرات مع الوفود
المشاركة في هذه المفاوضات . وقد استغرقت الاعمال التحضيرية ، منذ البداية وحتى
تقديم التقرير النهائي ، قرابة شهر ونصف . وأجري التفتيش الفعلي في يومين ، وشارك
فيه ١٤ خبيرا . وكان موقع التفتيش مصنعا ينتج مادة DDVP ، التي هي عامل لانتاج
مبيدات الحشرات . وكان الفريق يتألف من اخصائيين في علم السموم ، والتحليل
الكيميائي ، والهندسة الكيميائية ، وهندسة أدوات القياس ، والادارة الصناعية -
العسكرية . وكان الغرض هو إجراء تفتيش روتيني وفقا لاحكام الوشيقة CD/961 .

ويمكن تلخيص نتائج هذا التفتيش الدقيق كالآتي:

أثبت تحليل العينات المأخوذة أنه لم يتم انتاج أية مادة كيميائية
غير المواد المعلن عنها من قبل . وقصد التحقق من النتائج أجري تحليل ،
جانب منه داخل المصنع والجانب الآخر خارجه . وأرسلت أيضا عينات إلى قسم
الكيمياء بجامعة تبريز حيث أكدت النتائج صحة التحاليل السابقة ،

وبفضل ما اكتسبه الخبراء الإيرانيين من خبرات أثناء الحرب كانت كفاءتهم ومعارفهم العلمية على مستوى جيد جدا ؛
وراجع مراقبون صناعيون السجلات للتأكد من كميات المواد الكيميائية المتلقاة والمسلمة ، ولم يُكتشف أي خلل في البيانات الموفرة .

واستنادا إلى هذا التفتيش الاختباري وإلى ما اكتسبناه منه من خبرات عملية ،
بودنا أن نتقدم بالملاحظات والتوصيات التالية لتؤخذ بعين الاعتبار في الاتفاقية:

١ - أثبت الاختبار أن تنفيذ التفتيش الروتيني ممكن تماما ولكن يمكن ، بمساعدة موظفين مؤهلين ، التوفير في ما يستأثر به التفتيش من وقت ونفقات . وبهذا الخصوص من المستصوب تنظيم دورات تدريبية خاصة للمفتشين .

٢ - تراوحت تكلفة التفتيش الروتيني في إيران ما بين ٤٠ ٠٠٠ و ٤٥ ٠٠٠ دولارا تقريبا . وفي ضوء ارتفاع تكلفة التفتيش وتكاثر عدد المصانع الكيميائية ، من المقترح تصنيف المصانع وبالتالي عمليات التفتيش ، قصد استغلال تكاليف التفتيش على النحو الأمثل .

٣ - يقدر أن الحجم العام لتقارير التفتيش الروتيني مرتفع جدا على المستوى الدولي . وقصد تعزيز طرق التفتيش العملية هناك حاجة إلى تحديد ووضع قواعد للرصد وجمع المعلومات لمختلف احتياجات التفتيش . وتوحيد نظام التقييم نتيجته ستمثل في اسراع منظمة الاتفاقية باكمال التقارير .

٤ - لقد كشف التفتيش أنه على الرغم من كون معدات التحليل القائمة كافية إلا أن هناك حاجة إلى جعل معدات التحليل أيسر للنقل كيما يتسنى تحديد المواد الكيميائية المنخفضة التركيز على عين المكان . وبهذا الخصوص فإن الجهود التي تبذلها فنلندا حاليا لتحديد طرق أكثر فعالية لتحليل العوامل الكيميائية واستنباط الأدوات اللازمة تستحق الشناء والتقدير .
٥ - من بين المسائل الهامة الأخرى مستقبلا يذكر توحيد طرق التحليل وسبل معايرة المعدات ، ووضع المنظمة لقاعدة بيانات . لذلك ، آن الأوان لاتخاذ تدابير بهذا الخصوص .

سيدي الرئيس . بودي الآن أن انتهز فرصة تناولي الكلمة اليوم لإبداء بعض الملاحظات فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية . إن جمهورية إيران الإسلامية التي خبرت تجربة استخدام الأسلحة الكيميائية المرة قد بذلت قصارى جهدها لتحسين المجتمع الدولي قصد تمهيد السبيل لابرار اتفاقية فعالة وشاملة بشأن الإزالة والحظر الكاملين لاستحداث الأسلحة الكيميائية وتخزينها وانتاجها واستخدامها . وتاريخ استخدام هذه الأسلحة في الماضي يقدم البرهان الساطع على الحاجة إلى اتفاقية شاملة ذات أحكام واضحة ولا لبس فيها لتنفيذها . وللاتفاقية ، التي يجري الآن التفاوض عليها ، آثار

أمنية بليغة بالنسبة لإيران وبالتالي فإننا نتابع مداولات مؤتمر نزع السلاح بشأن هذا الموضوع بقدر كبير من العناية والانتباه والاهتمام .

ولابرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية فإن النهج التاريخي نهج معقول ولكن يجب أيضا دراسة تأثير العلم والتكنولوجيا في مختلف الميادين مثل الكيمياء والهندسة الكيميائية والميكانيكا والتكنولوجيا الاحيائية . كما يجب أخذ هذا التأثير بعين الاعتبار . ويجب أن تكون هذه الاتفاقية مكا دوليا هاما لابد أن يثبت قابليته للتطبيق لعشرات السنين المقبلة . ويجب أن تكلل هذه التجربة الحقيقية والعالمية الاولى في نزع السلاح بالنجاح . وبهذا الخصوص يجب أن يدرس ويحدد الاتجاه نحو تطوير هذه الأسلحة - مما سيخلق طاقة محتملة خفية - ويجب أن تتخذ التدابير اللازمة تجاوبا مع التقدم التكنولوجي والعلمي .

وبناء على ذلك ، يجب أن تقوم مناقشاتنا ومداولاتنا العلمية والقانونية والتقنية على أساس نهج السيناريوهات تفاديا لأي شغرة محتملة في المستقبل . ويمكننا مثل هذا النهج من توقع كافة الطوارئ ومن استنباط التدابير اللازمة التي تضمن في الاتفاقية .

وما من شك في أننا نعمل من أجل اتفاقية متعددة الاطراف ينتظر أن تنضم إليها دول ذات قدرات صناعية وعلمية مختلفة . كما أن متطلبات هذه الدول الامنية تختلف أيضا بحسب مناطقها ، الأمر الذي يملئ درجات مختلفة من الاولويات الامنية . ولقد تم تناول هذه الموضوعات هذا العام في مشاورات الرئيس المفتوحة العضوية بشأن الأمن غير المنقوص . ولا بد أن لاحظ بشيء من الأسف أن تبادل وجهات النظر الصريح هذا لم يتواصل .

ومن الاهمية بمكان تذكير المؤتمر بأن الظروف المؤدية إلى الاتفاق الشنائي الذي يقوم على توازن في القدرات الخفية على انتاج الأسلحة الكيميائية ، تختلف اختلافا جذريا عن الظروف المؤدية إلى الاتفاق المتعدد الاطراف ، الواجب أن يقوم على أساس تصور واضح للأمن الجميع . وبناء على ذلك فإنه من غير المستصوب التسرع في تحويل مثل هذا الاتفاق إلى اتفاق متعدد الاطراف واقناع الاطراف المتفاوضة باتباع نفس النهج . وما من شك في أن عبرا ايجابية وبناءة عديدة يمكن استخلاصها من الاتفاق الشنائي ، شريطة أن تؤخذ بعين الاعتبار الظروف الأخرى الوثيقة الصلة بذلك قبل بذل الجهود لتعميمها . ويجب أن يقوم عملنا على أساس " الدقة " و " السرعة " اللذين هما الشرطان الأساسيان الضامنان لابرام الاتفاقية .

وقبل أن اختتم كلمتي بودي أن أعرب عن جزيل شكر وخالص تقدير وفدي لدائب جهد صبر رئيس اللجنة المختصة ، السفير هيلتنيوس ممثل السويد ، الذي مكنا من الدخول في مناقشات أجدى وأعمق هذا العام . وبصرف النظر عن نتيجة أعمال اللجنة المختصة لعام ١٩٩٠ فإن مساهماته القيمة ستحظى ببالغ التقدير .

الرئيسي (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية ، السفير ناصري ، على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي توجه بها إلى الرئيس . وأشكره أيضا على تقديم نسخة من ورقة عمل وفده بشأن التفتيش الاختباري قبل نشرها .

ولم يعد هناك أي متحدث على قائمة اليوم . هل هناك من الوفود من يرغب في تناول الكلمة؟ لا أحد يرغب في ذلك .

بودي أن أخبركم أنني أنوي ، في جلستنا العامة المقبلة ، تقديم تقرير اللجنة المختصة للأسلحة الإشعاعية الوارد في الوثيقة CD/1027 ، لكي يتخذ المؤتمر قرارا بشأنه ، وكذلك تقرير اللجنة المختصة لاتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها ، المعمم بوصفه الوثيقة CD/1028 .

وتمشيا مع الجدول الزمني لاجتماعات المؤتمر هذا الاسبوع ، ستعقد مشاورات غير رسمية مفتوحة العضوية بشأن الفقرات الموضوعية المتعلقة ببنود جدول الأعمال ٧ و ٨ و ٣ و ٢ في قاعة الاجتماعات رقم ١ روماني ، وذلك بعد هذه الجلسة العامة مباشرة .

وبما أنه لم تعد هناك أية مسائل أخرى أمامنا اليوم أنوي الآن فض هذه الجلسة . ستعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ١٦ آب/أغسطس على الساعة العاشرة صباحا .

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠